باسم الشعب اللبناني
إن محكمة الإستئناف في بيروت
الغرفة الثالثة عشرة الناظرة بالدرجة الأولى في جميع القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات
والمؤلفة من الرئيس روكس رزق ومن المستشارتين نوال صليبا وورولا عبد الله

لدى التدقيق والمذاكرة ,

تبيّن أن "الدكتور أنطوان حرب" تقدّم , بتاريخ 2013\11\13 , بواسطة وكيلته المحامية ريما سليمان , باعتراض بوجه :
"حزب القوات اللبنانية , ممثلاً برئيس الهيئة التنفيذية الدكتور سمير جعجع," , و"الدكتور سمير جعجع , بصفته الشخصية"
على القرار الغيابي الصادر بحقه عن هذه المحكمة , بتاريخ 2013\02\11 , , والذي قضى , من ضمن ما قضى به :

1) ب "إدانة المدّعى عليه الأول (المعترض)
أنطوان حبيب الخوري حرب , والدته فيوليت من مواليد سنة 1966 \ لبناني ,
سنداً لأحكام المادة 20 من المرسوم رقم 104 تاريخ 1977\06\30 المعدّل معطوفة على المادة 26 منه , وتغريمه بمبلغ عشرة ملايين ل.ل. ."
2) ب "إلزام المدّعى عليهم :
- الأول , أنطوان حبيب الخوري حرب , (المعترض)
- والثاني , نادر عبد الغني صباغ ,
- والرابعة , شركة أخبار بيروت ش.م.ل. , مالكة جريدة الأخبار , ممثلة برئيس مجلس إدارتها إبراهيم محمد علي الأمين , كمسؤولة بالمال ,
بالتكافل والتضامن , بدفع مبلغ ستة ملايين ل.ل.
كتعويض للجهة المدّعية عن الأضرار التي لحقت بها .
3) ب "إلزام المدّعى عليهم :
- الأول , أنطوان حبيب الخوري حرب , (المعترض)
- والثاني , نادر عبد الغني صباغ ,
- والرابعة , شركة أخبار بيروت ش.م.ل. , مالكة جريدة الأخبار , ممثلة برئيس مجلس إدارتها إبراهيم محمد علي الأمين , كمسؤولة بالمال ,
بالتكافل والتضامن , بنشر هذا الحكم (باستثناء الوقائع) , على نفقتهم , في العدد الأول من جريدة الأخبار , الذي سوف يصدر بعد إبلاغهم نسخة عنه .
4) ب "إعلان براءة المدّعى عليهم (بمن فيهم المعترض أنطوان حبيب الخوري حرب) من الجنحة المنصوص والمعاقب عليها في المادة 3 من المرسوم الإشتراعي رقم 104 \ 77 المُعدّل ,

5) ب "تدريك المدّعى عليهم , الأول (المعترض أنطوان حبيب الخوري حرب) والثاني والرابعة , الرسوم والمصاريف" ,
"ورد سائر الأسباب والمطالب الزائدة و \ أو المخالفة" .

وتبيّن أنه طلب , في خاتمة إعتراضه :
أولاً) "قبول الإعتراض شكلاً , لوروده ضمن المهلة القانونية , ولإستيفائه سائر شروطه الشكلية" .
ثانياً) "قبول الإعتراض في الأساس , وفسخ الحكم المعترض عليه , والحكم مُجدداً بإعلان براءة المعترض من الجرم المنسوب إليه لعدم توافر اسناده القانونية" .
ثالثاً) "تدريك المعترض عليه الرسوم والمصاريف والأتعاب" .

وتبيّن أنه تقرّر , بتاريخ 2013\11\13 , إسترداد خلاصة الحكم الغيابي الصادر بحق المعترض , بتاريخ 2013\02\11 , تحت رقم 72 .

وتبيّن أن المحاكمة إختتمت , بتاريخ 2014\10\08 ,
-- بعد أن كرّر وكيل المعترض (المدّعى عليه) , مآل إعتراضه ,
-- وبعد أن طلب كل من
- ممثل النيابة العامة الإستئنافية ,
- ووكيلة المعترض بوجههما (المدّعيين) ,
رد الإعتراض شكلاً , وإلاّ أساساً وتصديق القرار المعترض عليه .

بناء عليه

وبنتيجة المحاكمة العلنية والشفهية والوجاهية ,

تبيّن , بادىء ذي بدء ,
بأن الإعتراض على القرار الغيابي الصادر عن هذه المحكمة , بتاريخ 2013\02\11 , بحق المعترض, مُقدّم ضمن المهلة القانونية , وهو جاء مستوفياً كافة الشروط الشكلية .

<u>أولاً : في الوقائع</u>

تبيّن أن جريدة الأخبار نشرت في متن الصفحة الأولى من عددها رقم 643 تاريخ 2008\10\06 العنوان التالي :
"22 عاماً على إغتيال اللواء خليل كنعان"

"إعترافات القتلة" .

وتبيّن أنه ورد , في متن المقال العائد لهذا العنوان , المُذيّل بتوقيع المعترض , المدّعى عليه الأول , أنطوان الخوري حرب , والمنشور في الصفحتين 4 و 5 من هذا العدد :

"كان لجريمة اغتيال قائد اللواء الخامس في الجيش على يدٍ قيل إنها يد عناصر من القوات اللبنانية، وقع شديد على الجيش وقيادته، ورغم أن الجيش تعرّض لضربات واعتداءات من الميليشيات اللبنانية أيام بشير الجميل، أحدث الاغتيال قطيعة حادة بين قائد الجيش حينها أيضاً العماد ميشال عون، ورئيس مجلس قيادة القوات اللبنانية، حينها، سمير جعجع، كما فاقمت التوتر اليومي بين الجيش والقوات داقعة إياهما إلى الطلاق الكامل. ويجزم كثيرون بأن العلاقة بين عون وجعجع لم يعد من الممكن ترميمها بعد خسارة عون المؤلمة لأقرب ضابط إليه، وكل ما جرى بعد ذلك من لقاءات متعددة لم تَعُد كونها محاولات يائسة لترميم علاقة مستحيلة ."

"في ربيع 1986 حصلت حادثة عند شاطئ البوار بين عناصر كتيبة من اللواء الخامس وعناصر من القوات إثر تعرض جندي من الكتيبة للضرب على يد القوات. وانتهى الصدام بإزالة الجيش للمركز القواتي في المنطقة واعتقال المعتدين، وهذا ما حدث بعد 15 دقيقة . وإثر الحادثة تدخّل مسؤول الأمن في «القوات» جوزف جبيلي مع مدير استخبارات الجيش الموالي للرئيس أمين الجميل العقيد سيمون قسيس، واتفق معه على هدنة لم تعمر طويلاً، بحسب زوجته ومصدر عسكري ."

"ويشير المسؤول الأمني في القوات جورج متى إلى أن هذه الطمأنة استُتبعت باجتماع لقيادة القوات الأمنية برئاسة سمير جعجع، أفضى إلى قرار باغتيال كنعان بسبب «عدم ارتداعه عن التضييق على القوات والتعرض لعناصرها في أي منطقة ينتشر فيها لواؤه». وبدأ مسؤولو الأمن في القوات التحضير لخطة تفضي إلى تحقيق الهدف بعد تحضير العناصر اللازمة وتهيئة الأجواء سياسياً، والتمويه ديبلوماسياً وانتظار اللحظة المناسبة لافتعال خلاف دموي مع جنود اللواء الخامس كمقدمة لاغتيال كنعان ."

"وتروي زوجته منى عن لسان مصدر عسكري، أن مسؤول شعبة حماية سمير جعجع في جهاز الأمن القواتي طوني عبيد، الذي يحمل حالياً اسم انطونيوس الياس أيضاً وضع اللمسات الأخيرة على خطة اغتيال كنعان ."

"في 25 أيلول 1986، وقبل ثلاثة أيام من اغتياله، اجتمع كنعان، بمسعى من قسيس والجبيلي، مع سمير جعجع في منزل الوزير السابق روجيه ديب، وانتهى الاجتماع بطمأنة جعجع كنعان إلى عدم وجود نية مبيّتة لدى القوات لأنيته . ولكن في اليوم نفسه، قامت عناصر أمنية من القوات بإحراق منزل الرائد أنطوان كريم في غدير، وهو أحد ضباط كنعان في اللواء الخامس والمسؤول عن الكتيبة المرابطة في منطقة المونتيفردي ."

"في 27 أيلول 1986 قامت مجموعات تابعة لإيلي حبيقة باختراق منطقة الأشرفية عبر خط السوديكو ومعابر أخرى في المنطقة الشرقية، وفشلت «قوات» جعجع في مواجهتها، مما اضطر اللواء العاشر وفوج المغاوير في الجيش إلى التدخل وسد الثغر وطرد المتسللين حفاظاً على توازن الخطوط الحمراء

بين المناطق ."

"قبل العملية رأت قيادة القوات أن الوقت حان للتخلص من كنعان، وأعطي الضوء الأخضر لتنفيذ «إعدامه». على أن تكون تصفيته رسالة إلى عون، وإلى قادة القطع العسكرية في الجيش بالمنطقة الشرقية، بعدم الاعتراض على تحركات القوات أو التعرض لها نهائياً ."

"وكان عبيد قد اختار لتنفيذ هذه المهمة شخصاً من بلدة جران ــ البترون اسمه اليكسي إيليا (البك) وهو من مهجري الكتائب من الشمال إثر مجزرة إهدن، وصاحب شخصيّة عنيفة ودمويّة. وكان من عداد جهاز أمن القوات، وأحد عناصر فرقة الصدم للعمليات الخاصة والسريّة . وفي سجله جريمتان، الأولى قاتل مأجور لتصفية شقيق مختار طبرجا بسبب قضيّة غراميّة، والثانية هي المشاركة في خطف صراف طرابلسي من آل المصري وقتله، ومع انكشاف الجريمتين معاً يهرب ايليا على دراجته النارية إلى بلدته جران ويختبئ في منزل جديه المهجور، مخبئاً غنيمته من المال تحت بلاط المطبخ، بحسب الطوان عزيزة من تيار المردة، وشخص من آل بيلان كان مرافقاً لهذه الحوادث ."

"ولم يلبث أحد أبناء البلدة أن وشى بايليا إلى ميليشيا المردة، التي طوقت المنزل واعتقلت ايليا وصادرت الأموال، ووضع ايليا في سجن المردة فترة أطلق بعدها كي يساعد معتقليه في التدريب العسكري. ولكنه كان مغرماً بكارلا بيلان من جبيل ويتحين الفرصة للعودة إلى الشرقية. فأجرى اتصالاً بطوني عبيد الذي اتفق معه على صفقة تقضي بتفجير سينما تيفولي في زغرتا مقابل السماح له بالعودة. ففجّر ايليا عبوة ناسفة في السينما وعاد إلى الشرقية عضواً عاملاً في جهاز أمن القوات. وبعد حادثة طبرجا اختار عبيد إيليا لتنفيذ عملية اغتيال العميد كنعان، كما قام بتجنيد أحد مرافقي كنعان وهو رتيب في الجيش يدعى ملحم رحمة لتزويد أمن القوات معلومات عن تحركات رئيسه ."

"بعد عملية حبيقة باشرت المجموعة المكلفة، تنفيذ العملية التي لم يكن من الصعب تنفيذها في ظل غياب الحراسة المشددة على منزل كنعان وتحركاته . وكانت الخطوة الأولى من الخطة، التي تقضي بطمأنة الجيش وكنعان حتى لا يشتد الحراسة، قد أنجزت في اليوم السابق لعملية حبيقة ."

"وفي 28 أيلول 1986 كان «معبر المونتيفيردي» في عهدة اللواء الخامس، وأقامت القوات حاجزاً عسكرياً لها وراء حاجز اللواء الخامس على الطريق العسكرية عند المعبر بحجة اعتقال بقايا مجموعات حبيقة الهاربين من المنطقة الشرقية إلى خارجها، وجرى إدخال عنصر قواتي من آل رحمه في المهمة، وهو أحد أنسباء ملحم رحمة سائق كنعان ومرافقه الشخصي ."

"وكان موقع الجيش بقيادة الرائد انطوان كريم، الذي أفاد قائده عن حاجز القوات، فأتى أمر قائد اللواء بإمهال عناصر القوات نصف ساعة لإزالة الحاجز ومغادرة المنطقة، بحسب مصدر عسكري كان موجوداً ميدانياً آنذاك ."

"وحين رفض الميليشياويون الامتثال لأوامر كنعان أزال الجيش حاجز القوات بالقوة، مما أدى إلى سقوط أربعة قتلى، اثنان بينهم من الجيش واثنان من الميليشيا من آل رحمة بينهما هاني رحمة نسيب ملحم، الذي نفى الجيش أن يكون قد أصابه بنيرانه، وأصدرت القوات بياناً هاجمت فيه كنعان معتبرة الحادثة على شكل نزاع لكنعان مع عشيرة من عشائر بشري ."

"وفي اليوم نفسه، طمأنت مديرية الاستخبارات كنعان إلى حل الخلاف مع القوات والحصول من جعجع على ضمانات شخصية. فعاد العميد إلى منزله مطمئناً زوجته منى، التي ألحّت عليه ليعود إلى مكتبه

ويبيت فيه ريثما تهدأ الأجواء على أن تنام هي في منزل إحدى صديقاتها، ولا سيما أنه لا يقيم مخفر حراسة أمام منزله أسوة بقادة الألوية، لكنه رفض الاستماع إليها مصراً على المبيت في منزله بلا إجراءات حماية استثنائية ."

"في الساعة الأولى صباحاً انطلق الكسي إيليا من مبنى الأمن في الكرنتينا برفقة إيلي عواد الملقب بجوليانو في سيارة BMW 525 بنيّة اللون في اتجاه منزل كنعان في بعبدا قرب مستشفى قلب يسوع، فيما كان يقود السيارة عنصر ثالث من الأمن هو فهد جرجس، ترافقهم سيارتان إضافيتان لتأمين الحماية، وكانت حوالى عشرين سيارة أخرى لأمن القوات منتشرة في المنطقة المحيطة بمنزل كنعان قرب مستشفى قلب يسوع، بحسب ما يروي العنصر الأمني القواتي السابق إيلي سعد، وزوجة كنعان .

"وبوصولهم إلى مدخل البناء وجدوا ملحم رحمة وحده في انتظارهم بعدما كان رفيقه المناوب سمير مهنا في إجازة، فقادهم إلى داخل منزل كنعان الذي كان وزوجته منى ينامان في غرفتهما، كما تشير زوجته منى. دخل ايليا وعواد غرفة النوم يقف وراءهما سائق السيارة، وانهالوا بالرصاص على الزوجين من مسدسات وبنادق كاتمة للصوت. وأفاقت منى والرصاص يخترق جسدها وهيّت واقفة بجوار جدار الغرفة لكن المسلحين عاجلوها بتسع عشرة رصاصة، استقرت في وجهها وبطنها ويديها ورجليها، وسقط زوجها شهيداً على الفور ."

"وبعدها غادرت المجموعة منزل كنعان سالكة طريق بعبدا ـ فرن الشباك ـ الكرنتينا. ثم خرج رحمة ليتصل برئيس أركان اللواء الخامس النقيب بسام خوري مبلّغاً إيّاه خطف كنعان من منزله ومقتل زوجته على يد مجموعة مجهولة الهوية، فطلب إليه الأخير نقل الزوجة إلى المستشفى، فتردّد رحمة الذي عاد بعد إصرار خوري وعمد بمعاونة زوجة ناطور البناء إلى نقل منى إلى مستشفى قلب يسوع، حيث صودف وجود الضابط الطبيب صلاح حداد معايناً أحد الضباط، فاهتم بإدخالها إلى غرفة العمليات وإنقاذها من الموت بأعجوبة ."

"وفي مبنى أمن القوات سلم إيليا وعواد وجرجس أسلحة الجريمة إلى عبيد، وغادر كل منهم إلى سبيله، على ما يروي الأمني في القوات كميل جعجع.أخبر إيليا تفاصيل العملية لزوجته كارلا بيطار واعداً إياها بالابتعاد عن سكة الأمن وبناء عائلة معها، وأن عملية اغتيال كنعان كانت ديناً لـ «القوات» عليه وقد وفى به ."

"بعد حصول الجريمة وعد رئيس الجمهورية أمين الجميل منى كنعان وهي في المستشفى بالقبض على المجرمين خلال 24 ساعة، ولكن بدل ذلك أوقف القضاء العسكري ملحم رحمة للتحقيق معه، ثم أخلى سبيله بعد خمسة عشر يوماً ."

"أما زميله سمير مهنا الذي نقل من مكان خدمته العسكرية، فانضم إلى صفوف القوات في قتالها مع الجيش عام 1990 ليصبح بعد حلّ الميليشيات مرافقاً للمطران يوسف بشارة ."

"أصيب العماد عون منذ ذلك الوقت بمرض ضغط الدم، الذي ما زال يتداوى منه حتى اليوم كما يروي هو، ولا سيما نتيجة اضطرار القيادة العسكرية إلى الامتناع عن أيّ ردّ فعل عسكريّ على الجريمة ."

"كما أصيب الجيش بصدمة كبيرة نتيجة وصول الخطر إلى قادته، ولم يعد أي ضابط يشعر بأن ظهره محمي وهو يقوم بواجبه، مما زرع الغضب والكراهية في صفوف المؤسسة العسكرية ضد القوات

وقيادتها، وتجسدت ذروة هذا الغضب لدى الضباط الأعوان الشباب والضباط القادة، وألقيت الشبهة على مساعد كنعان في قيادة اللواء الخامس بول فارس، ولا سيما أنه حاول القيام بعملية انقلابية ضد الجميل بدعم من القوات بعد توليه قيادة اللواء خلفاً لكنعان، كما أنه انشق عن الجيش في حربه مع القوات منضماً إلى صفوفها كما قال الضابط السابق في مخابرات الجيش ك. م. ."

""بعد انطلاق جمهورية الطائف بقي ملف كنعان، الذي لم يتجاوز مضمونه الثلاث أوراق، مهملاً إلى أن أعاد تحريكه قاضي التحقيق العسكري رياض طليع بعد وقوفه على معلومات تتعلق بالجريمة أثناء التحقيق في جريمة أخرى ."

""لكن طليع غادر القضاء العسكري يومها، وبقي مصير ملف اغتيال كنعان معلّقاً، وما زال يقبع في أدراج القضاء العسكري أسوة بغيره من الملفات المتعلقة باعتداءات على عسكريي الجيش منذ عام 1975 ."

""ويقول جوزف باخوس وجورج متى من أمن القوات، إنه بعد أشهر من اغتيال كنعان قرر عبيد، بناءً على تعليمات قيادته، تصفية العناصر الأمنية التي بات وجودها يمثّل خطراً على أسرار القوات العسكرية والأمنية، ومن هذه العناصر اثنان : ملحم رحمة وأليك إيليا، فدعا إيليا إلى الغداء في مطعم Winners في المعاملتين بصفته صديقه وإشبينه، وبعد الغداء خرج إيليا من المطعم ليجد سيارة فان سوداء بانتظاره وفيها أربعة شبان اقتادوه إلى الفان، حيث خدّروه ونقلوه إلى الحوض الخامس في مرفأ بيروت ومنه إلى أحد الطرّادات القواتية الذي كان يقوده جوزف باخوس إلى عرض البحر، حيث لُفّ بفراش مربوط حوله وهو يستغيث خلال استفاقة قصيرة أدرك خلالها قرب نهايته، وربطت أوزان إسمنتية في رجليه، ورُمي إلى قعر البحر، وهو يصرخ مردّداً اسم زوجته الحامل في شهرها الثالث دون مجيب. وهكذا لقي ايليا مصير جماعة حبيقة الذين امتلأ بهم قعر شاطئ المجلس الحربي قبالة الكرنتينا ."

""أما ملحم رحمة، فقد صفّاه طوني عبيد في ثكنة صربا عند احتلال رجال القوات لها في مصادماتهم مع الجيش شتاء 1990، وذلك بعدما ساعدهم رحمة على احتلالها. وظن عبيد أن ذيول قضية اغتيال كنعان قد انتهت. ولاحقاً ذكر المتهم بالمشاركة باغتيال الرئيس رشيد كرامي شكيب سعادة واقعة إعدام ايليا أثناء إحدى جلسات المحاكمة عندما كان يجيب القاضي عن سكوته عما شاهد على الزورق البحري الذي فجر طائرة كرامي بأنه كان يخاف أن يلقى مصير ايليا ."

""تعدّ جريمة اغتيال كنعان من الجرائم السياسية التي تطاول ضباطاً في الجيش، والتي لم تتوقف بعد الحرب، وكان آخرها اغتيال اللواء فرانسوا الحاج. أما من الناحية القضائية، فهذه الجريمة يمكن أن يسري عليها قانون العفو أو مرور الزمن (20 سنة) إلا إذا كانت تعدّ اعتداءً على أمن الدولة الداخلي، وهي كذلك، لأن كنعان يعدّ في الجيش شهيداً للواجب، واغتياله في تلك الظروف كالسقوط في ساحة الشرف.ويتساءل المعنيون بالملف عن موقف الدولة والقضاء والمسؤولين عن حقوق المؤسسة العسكرية وأبنائها. وعن موقف المرجعية الدينية المتمثّلة بالبطريركية المارونية التي يهمها الجيش، وعن موقف تكتل التغيير والإصلاح النيابي الذي يضم زملاء لكنعان على رأسهم النائب العماد عون، الذي قيل إنه رشح في حياته ثلاثة ضباط لقيادة الجيش والثلاثة لقوا حتفهم اغتيالاً، اللواء خليل كنعان، واللواء فرنسوا زين واللواء فرنسوا الحاج ."

""لا شك أن جريمة اغتيال خليل كنعان هي من أبشع الجرائم، لكنها تعبّر عن المشهد المساوي الذي

تخبّطت فيه الساحة المسيحية، آخذة في طريقها هوس الشباب «المسيحي» الذي زكّى «الواجب الوطني» انحرافه نحو السقوط في بحر أوبئة العادات الميليشياوية، وهي العادات التي بنيت على سلاح الإجرام المطلق وسيلة وحيدة للتكافؤ في لعبة الدم من أجل الهيمنة والتسلط على الدولة والمجتمع، وإليها استندت القرارات المجنونة في تحديد مصير البشر. وكل ذلك، في رأي البعض، لا يحتاج إلى أكثر من اعتذار مغلّف بكذبة «وطنية» كبرى: المصالحة فوق ركام الإجرام لكي تهدر حقوق الناس في حسابات الكبار. لأن الحرب اللبنانية من الحروب التي تنتهي بأربابها إلى السلطة بدل السجن ."

ثانياً : في الأدلة

تأيدت هذه الوقائع :
- بالإدعاء , وبالإعتراض
- بما ورد في متن المقال موضوع هذه الشكوى ,
- بكافة الأوراق والمستندات المبرزة في الملف ,
- بمجريات المحاكمة .

ثالثاً : في القانون

في الشكل ,

حيث أن الإعتراض على القرار الغيابي الصادر عن هذه المحكمة , بتاريخ 2013\02\11 , بحق المعترض ,
مُقدّم ضمن المهلة القانونية , وهو جاء مستوفياً كافة الشروط الشكلية .
وحيث أنه يقتضي , بالتالي , قبوله شكلاً .

في الأساس ,

حيث أن المقال , موضوع هذه الشكوى , يتناول مرحلة دقيقة وحسّاسة جداً ودامية من تاريخ لبنان الحديث .
وحيث أن كاتب هذا المقال , المعترض \ المدّعى عليه أنطوان حبيب الخوري حرب ,
يستعرض وقائع مُحدّدة من زاوية معينة تعكس قناعات ذاتية للكاتب صيغت بأسلوب خاص به , وحملت , ما حملته , من عبارات ومصطلحات ووقائع , مُتداولة من العامة , ولها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالجهة المعترض بوجهها \ المدّعية , التي كانت طرفاً فاعلاً ومؤثراً , في تلك المرحلة من تاريخ لبنان , مع غيرها من الأطراف الداخلية والخارجية .

وحيث إن ما ورد في متن هذا المقال , لجهة القول :

- أن جريمة "اغتيال قائد اللواء الخامس في الجيش على يدٍ قيل إنها يد عناصر من القوات اللبنانية" ,

- وأن عنصراً من عناصر "كتيبة من اللواء الخامس" , في الجيش اللبناني , تعرض "للضرب على يد القوات" ,
- وأن إجتماع "لقيادة القوات الأمنية برئاسة سمير جعجع , أفضى إلى قرار باغتيال كنعان" ,
- وأن "مسؤولو الأمن في القوات" بدأو "التحضير لخطة تفضي إلى تحقيق الهدف بعد تحضير العناصر اللازمة وتهيئة الأجواء سياسياً ، والتمويه ديبلوماسياً وانتظار اللحظة المناسبة لافتعال خلاف دموي مع جنود اللواء الخامس كمقدمة لاغتيال كنعان" ,
- و "أن مسؤول شعبة حماية سمير جعجع في جهاز الأمن ... وضع اللمسات الأخيرة على خطة اغتيال كنعان."
- وأن الإجتماع الذي عُقِد , "قبل ثلاثة أيام من اغتياله (إغتيال كنعان)" ، إنتهى "بطمأنة جعجع كنعان إلى عدم وجود نية مبيّتة لدى القوات لأذيّته" ,
- وأنه "قبل العملية رأت قيادة القوات أن الوقت حان للتخلص من كنعان، وأعطي الضوء الأخضر لتنفيذ «إعدامه»" ,
- وأن "الخطوة الأولى من الخطة" كانت "تقضي بطمأنة الجيش وكنعان حتى لا يشتد الحراسة" ،
- وأن "مساعد كنعان في قيادة اللواء الخامس بول فارس، ... حاول القيام بعملية انقلابية ضد الجميل بدعم من القوات" ,
- و "إنه بعد أشهر من اغتيال كنعان قرر عبيد، بناءً على تعليمات قيادته، تصفية العناصر الأمنية التي بات وجودها يمثّل خطراً على أسرار القوات العسكرية والأمنية" ،
- وأن تمّ "رمي ... أليك إيليا" (الذي يُمثِل خطراً على أسرار القوات العسكرية والأمنية") "إلى قعر البحر وهو يصرخ مردّداً اسم زوجته الحامل في شهرها الثالث دون مجيب" ,
- وإن هذا الأخير "لقي ... مصير جماعة حبيقة الذين امتلأ بهم قعر شاطئ المجلس الحربي قبالة الكرنتينا" ,
- وأن "جريمة اغتيال خليل كنعان هي من أبشع الجرائم ، لكنها تعبّر عن المشهد المسلوي الذي تخبطت فيه الساحة المسيحية، آخذة في طريقها هوس الشباب «المسيحي» الذي زكّى «الواجب الوطني» انحرافه نحو السقوط في بحر أوبئة العادات الميليشياوية، وهي العادات التي بنيت على سلاح الإجرام المطلق وسيلةً وحيدة للتكافؤ في لعبة الدم من أجل الهيمنة والتسلط على الدولة والمجتمع" ,

, كل ذلك على النحو المبيّن في باب الوقائع ,

يعكس

, في السياق الذي جاء ,

ومن خلال

توقيت نشره , بعد حوالي 22 سنة , على الوقائع التي تناولها ,

وطريقة نشره , كعنوان رئيسي في متن الصفحة الأولى من جريدة الأخبار ,

نيّة واضحة لكاتب هذا المقال

لإستعراض وقائع متداولة وغير مؤكّدة وأليمة , لا سيما في تفاصيلها ,

ولنسبتها إلى الجهة المعترض بوجهها ! المدّعية ,

وللإضاءة على هذه الوقائع ,

وبالنتيجة , لنكيء جراح الماضي الأليم ,

وذلك كله بهدف مُحدَد : هو النيل , حاضراً , من شرف ومن كرامة الجهة المعترض بوجهها \ المدّعية .
وحيث إن ما ورد , على الشكل المذكور , يُعتبر من باب الذم المنصوص والمعاقب عليه في المادة 20 من المرسوم الإشتراعي رقم 104 \ 77 المُعدَل , معطوفة على المادة 26 منه .

وحيث أنه لم يتبيّن , من الوقائع المعروضة آنفاً , إن عناصر الجنحة المنصوص والمعاقب عليها في المادة 3 من المرسوم الإشتراعي رقم 104 \ 77 المُعدَل , مُتحققة .
وحيث أنه يقتضي , بالتالي , إعلان براءة المعترض \ المدّعى عليه , لهذه الناحية .

وحيث أن وكيل الجهة المعترض بوجهها \ المدّعية كان قد طلب إلزام الجهة المدّعى عليها (بمن فيه المعترض \ المدّعى عليه) بدفع مبلغ "عشر مليارات ليرة لبنانية" كتعويضات لموكلته .
وحيث أن ما ورد آنفاً , على النحو المذكور , ألحق بالتأكيد ضرراً معنوياً كبيراً بالجهة المعترض بوجهها \ المدّعية , وهو يستوجب تعويضا .
وحيث أن المحكمة , مع تيقنها من أن أي بدل مادي ليس من شأنه التعويض عن الضرر الذي لحق بها , ترى إجابة طلب الجهة المعترض بوجهها \ المدّعية وإلزام المعترض \ المدّعى عليه :
أنطوان حبيب الخوري حرب , "بصفته كاتب المقال" ,
بدفع مبلغ مليوني ل.ل.
كتعويض للجهة المعترض بوجهها , المدّعية عن الأضرار التي لحقت بها .

وحيث أنه لا ضرورة لبحث باقي الأسباب والمطالب الزائدة و \ أو المخالفة إما لأنها لقيت رداً ضمنياً , فيما سبق , أو لعدم الجدوى , ويقتضي , بالتالي ردها .

لذلك

نقرر بالإتفاق ,
وبعد سماع مطالعة النيابة العامة الإستئنافية ,

أولاً :
قبول الإعتراض شكلاً .

ثانياً :
إدانة المعترض \ المدّعى عليه
أنطوان حبيب الخوري حرب , والدته فيوليت من مواليد سنة 1966 \ لبناني ,

سنداً لأحكام المادة 20 من المرسوم رقم 104 تاريخ 1977\06\30 المعدّل معطوفة على المادة 26 منه , وتغريمه بمبلغ ستة ملايين ل.ل. .

ثالثاً :
إلزام المعترض \ المدَعى عليه
أنطوان حبيب الخوري حرب , المبيّنة كامل هويته آنفاً ,
بدفع مبلغ مليوني ل.ل.
كتعويض للجهة المعترض بوجهها \ المدّعية عن الأضرار التي لحقت بها .

رابعاً :
إعلان براءة المعترض \ المدَعى عليه
أنطوان حبيب الخوري حرب , المبيّنة كامل هويته آنفاً ,
من الجنحة المنصوص والمعاقب عليها في المادة 3 من المرسوم الإشتراعي رقم 104 \ 77 المعدّل .

خامساً :
تدريك المعترض \ المدَعى عليه
أنطوان حبيب الخوري حرب , المبيّنة كامل هويته آنفاً ,
الرسوم والمصاريف , العائدة لإعتراضه ,
ورد سائر الأسباب والمطالب الزائدة و \ أو المخالفة .

قراراً وجاهياً , صدر وأفهم علناً , بحضور ممثل النيابة العامة الإستئنافية , بتاريخ 2014\11\17

الكاتبة (داغر) المستشارة (ر. عبد الله) المستشارة (ن. صليبا) الرئيس (ر. رزق)